

مرسوم اتحادي رقم (67) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة
وجمهورية فيتنام الاشتراكية

نحن محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 3 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 21 / شوال / 1445 هـ

الموافق: 30 / إبريل / 2024 م

اتفاقية
بشأن
نقل الاشخاص المحكوم عليهم
بين
الامارات العربية المتحدة
و
جمهورية فيتنام الاشتراكية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية ويشار إليها فيما يلي جماعيا بالأطراف" وفرديا بـ"الطرف".

رغبة في التعاون لتنفيذ العقوبات الجنائية.

مراعاة ان هذا التعاون يخدم العدالة.

رغبة منهما في تسهيل إعادة اندماج الأشخاص المحكوم عليهم بنجاح في المجتمع.

لخذا بعين الاعتبار ان هذه الأهداف يمكن تحقيقها على أفضل وجه بمنح المحكوم عليهم الاجانب الفرصة في قضاء محكومياتهم في مجتمعهم.

اتفقا على الاتي: -

المادة 1
تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. " الطرف الناقل" يقصد به الطرف الذي يجوز له نقل الشخص المحكوم عليه او تم نقله.
2. " الطرف المستلم " يقصد به الطرف الذي يجوز نقل الشخص المحكوم عليه اليه او تم نقله.
3. " شخص محكوم عليه" يقصد به شخص مطلوب توقيفه او اي منشأ عقابية اخرى لدى الطرف الناقل بموجب حكم صدر عن محكمة لدى الطرف الناقل بسبب جريمة جنائية.
4. "عقوبة" يقصد بها السجن لمدة او السجن المؤبد الصادر عن محكمة.
5. "الحكم" يقصد به قرار محكمة بتوقيع عقوبة.
6. " مواطن" يقصد بها شخص يحمل جنسية فيتنام او الامارات العربية المتحدة.

المادة 2 مبادئ عامة

1. يقدم الطرفان لبعضهما البعض البعض اوسع مدى من التعاون فيما يتعلق بنقل الاشخاص المحكوم عليهم وفقاً لقوانين الطرفين المطبقة وأحكام هذه الاتفاقية.
2. يجوز نقل الشخص المحكوم عليه من اراضي الطرف الناقل الى اراضي الطرف المستلم من أجل الاستمرار في تنفيذ العقوبة الموقعة عليه/ عليها بواسطة الطرف الناقل.
3. يجوز للشخص المحكوم عليه الإفصاح عن رغبته للطرف الناقل أو الطرف المستلم بنقله بموجب أحكام هذه الاتفاقية.
4. يجوز طلب نقل الشخص المحكوم عليه بواسطة أي من الطرفين الناقل او المستلم.

المادة 3 السلطات المركزية

1. لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية يعين أي طرف سلطة مركزية.
2. السلطة المركزية لدى جمهورية فينتام الاشتراكية هي وزارة الامن العام. السلطة المركزية لدى الامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل. يجوز لأي طرف تغيير سلطته المركزية، في هذه الحالة، عليه إخطار الطرف الآخر خطياً بالتغيير عبر القنوات الدبلوماسية – من غير ابطاء.
3. تقرر السلطات المركزية لدى الطرفين في طلبات النقل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقانون أي طرف.
4. يجوز للسلطات المركزية التواصل والتنسيق مباشرة أو مع بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية لأغراض هذه الاتفاقية.

المادة 4 شروط النقل

يجوز نقل الشخص المحكوم عليه وفقاً لهذه الاتفاقية فقط بموجب الشروط الآتية: -

1. إذا كانت الأفعال التي وقعت عليها العقوبة تشكل جريمة جنائية بموجب قانون الطرف المستلم، لا يجوز تفسير هذا الشرط على أنه يتطلب أن تكون الجريمة المبينة في قانون كلا الطرفين مماثلة فيما يتعلق بالمسائل التي لا تؤثر في الطبيعة الأساسية للجريمة.
2. ان الشخص المحكوم عليه من مواطني الطرف المستلم.
3. موافقة الطرفين على نقل الشخص المحكوم عليه.
4. يتطلب النقل موافقة الشخص المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا اعتبر أي طرف ذلك ضرورياً بسبب سن الشخص المحكوم عليه أو حالته البدنية أو العقلية.

5. لا يزال متبقي للشخص المحكوم عليه سنة واحدة على الأقل (01) من العقوبة لقضائها وقت استلام طلب النقل، في الحالات الخاصة، يجوز للطرفين الاتفاق على نقل الشخص المحكوم عليه عندما تكون مدة العقوبة التي يقضيها أقل من سنة واحدة (01).
6. الحكم نهائي ولم يعد هناك أي إجراء قيد التنفيذ لدى الطرف الناقل، متوقف على التزام مدني، عقوبة إضافية كغرامة، مصادرة ممتلكات والتزامات أخرى في الحكم.
7. الجرائم، التي صدر الحكم عليها، يعاقب عليها بالسجن وفقا للقوانين الجنائية للطرف المستلم.

المادة 5

رفض النقل

1. يرفض طلب نقل الشخص المحكوم عليه وفقا لهذه الاتفاقية في أي من الحالات الآتية:
 - (أ) ان هنالك أسباب تدعو للاعتقاد بأن الشخص المنقول سيتعرض للتعذيب، المعاملة القاسية، الغير إنسانية، المهينة أو عقوبة لدى الطرف المستلم.
 - (ب) كان من شأن نقل الشخص المحكوم عليه الاضرار بالسيادة، الامن الوطني، النظام العام او مصالح جوهرية اخرى للطرف المستلم.
2. يجوز رفض النقل إذا لم يف الشخص المحكوم عليه بأي التزامات مالية ناشئة عن حكم قضائي، أو إذا اعتبر الطرف الناقل ان ضمانات الوفاء بتلك الالتزامات غير كافية.

المادة 6

اجراءات النقل

1. يخطر اي شخص محكوم عليه يجوز ان تطبق عليه هذه الاتفاقية بواسطة الطرفين بمحتوى هذه الاتفاقية.
2. إذا رغب الشخص المحكوم عليه في النقل الى الطرف الناقل، وان الطرف الناقل مستعدا، من حيث المبدأ، للموافقة على طلب النقل، على الطرف الناقل تقديم طلب نقل خطي مع المعلومات والمستندات الآتية:

(أ) يجب أن يشتمل طلب نقل المحكوم عليه التفاصيل التالية:

- (i) تاريخ ومكان الطلب.
- (ii) أسباب طلب النقل.
- (iii) اسم وعنوان السلطة المختصة طالبة النقل.
- (iv) اسم وعنوان السلطة المختصة التي تم تقديم الطلب إليها.
- (v) الاسم الكامل، جنس، تاريخ الميلاد، جنسية، آخر مكان للإقامة، الأسس القانونية التي تشير إلى أن الشخص المراد نقله مؤهلاً دولياً للنقل وغيره من المعلومات الضرورية عن ذلك الشخص.

ب. يكون طلب نقل الشخص المحكوم عليه مصحوباً بالمستندات التالية:

- (i) مستندات تثبت أن الشخص المراد نقله يستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في

المادة 4 من هذه الاتفاقية.

- (ii) بيان موجز لوقائع الدعوى، نسخة مصدقة من الحكم وجميع قرارات المحكمة ذات الصلة بالدعوى.
- (iii) بيان بالقانون المطبق لتحديد العناصر المكونة للجريمة والعقوبة والمدة الزمنية لتنفيذ تلك العقوبة.
- (iv) وصف للهوية، جميع بصمات الأصابع وصورة فوتوغرافية للشخص المراد نقله وفقاً للقانون الدولي والممارسات.
- (v) مستند يثبت مدة عقوبة السجن التي قضاها المحكوم عليه في الطرف الناقل والمدة المتبقية لقضائها في الطرف المستلم.
- (vi) مستندات تثبت الصحة البدنية والعقلية للشخص المحكوم عليه، والداء الذي يعاني منه قبل أو خلال فترة عقوبته / عقوبتها- ان وجدت-.
3. إذا أفصح الشخص المحكوم عليه عن رغبته في النقل الى الطرف المستلم، على الطرف المستلم اخطار الطرف الناقل. إذا كان الطرف الناقل مستعداً من حيث المبدأ، للموافقة على طلب النقل، على الطرف الناقل إخطار الطرف المستلم خطياً من غير ابطاء وتقديم المعلومات المشار اليه في البند 2 من هذه المادة.
4. إذا اعتبر الطرف المستلم ان المعلومات التي قدمها الطرف الناقل، على استعداد للسير في النقل فعليه من غير ابطاء اخطار الطرف الناقل خطياً وتقديم المعلومات الآتية: -
- (أ) بيان يشير ان الشخص المحكوم عليه من مواطني الطرف المستلم لأغراض هذه الاتفاقية.
- (ب) نسخة عن القانون ذي الصلة للطرف المستلم والذي ينص على تلك الافعال التي يسببها وقع الحكم لدى الطرف الناقل، يشكل جريمة جنائية وفقاً لقانون الطرف المستلم او تشكل جريمة جنائية إذا ارتكبت في اراضيه.
- (ج) بيان بالإدانات أو التحقيقات الجنائية فيما يتعلق بالمحكوم عليه، إذا كان ممكناً.
5. إذا كان الطرف الناقل على استعداد لمواصلة النقل، فعليه تزويد الطرف المستلم بالمعلومات التالية من غير إبطاء:
- (أ) تعهد يتضمن موافقة الشخص المحكوم عليه على النقل.
- (ب) تأكيد خطي على موافقة الطرف الناقل على النقل.
6. إذا اتفق الطرفان على النقل، فعليهما اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل الشخص المحكوم عليه. يسلم الشخص المحكوم عليه من قبل السلطات المختصة لدى الطرف الناقل إلى الطرف المستلم في زمان ومكان في اراضي الطرف الناقل أو الطرف المستلم المتفق عليه بين الطرفين. يكون طلب تسليم الشخص المحكوم عليه خطياً من نسختين باللغة الانجليزية.
7. على كل طرف إخطار الطرف الأخرى من غير إبطاء بقراره ما إذا كان يقبل، يؤجل أو يرفض النقل المطلوب، مع إعطاء الأسباب في حالة التأجيل أو الرفض.
8. يخطر الطرف الناقل الشخص المحكوم عليه خطياً بأي إجراء اتخذته الطرف الناقل أو الطرف المستلم بموجب البنود السابقة من هذه المادة.
9. يجب إعفاء طلبات النقل والمستندات الأخرى من التوثيق.

المادة 7

الموافقة والتحقق

1. على الطرف الناقل ضمان أن الشخص المحكوم عليه الذي منح موافقته على النقل بموجب هذه الاتفاقية قد فعل ذلك طوعا وعلى علم بما سيترتب على ذلك النقل من نتائج. يخضع إجراء منح هذه الموافقة لقانون الطرف الناقل.
2. على الطرف الناقل السماح لمسؤول معين مباشرة بواسطة الطرف المستلم للتحقق قبل النقل من موافقة الشخص المحكوم عليه على النقل قد تمت وفقا للبند 1 من هذه المادة.

المادة 8

أثر النقل على الطرف الناقل

- يكون لتولي مسؤولية الشخص المحكوم عليه بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المستلم أثر في تعليق تنفيذ العقوبة بواسطة السلطات لدى الطرف الناقل.

المادة 9

مراجعة الحكم

1. للطرف الناقل فقط الحق في حل المسائل المتعلقة، مراجعة الحكم أو العقوبة.
2. إذا تم تغيير أو مراجعة أو إلغاء الحكم أو العقوبة بعد نقل الشخص المحكوم عليه لقضاء العقوبة، فعليه تقديم نسخة من القرار المعني والمستندات الضرورية الأخرى من غير إبطاء إلى السلطة المركزية لدى الطرف المستلم للتنفيذ.

المادة 10

العفو العام والخاص

1. يجوز أن يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو العام الذي يمنحه الطرف الناقل أو الطرف المستلم.
2. يجوز أن يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو الخاص يمنحه الطرف الناقل أو الطرف المستلم. وفي الحالة الأخيرة على الطرف الناقل التشاور مع الطرف المستلم قبل منح العفو الخاص.

المادة 11

استمرار تنفيذ الحكم

1. يستمر الطرف المستلم في تنفيذ الحكم الموقع على الشخص المحكوم عليه لدى الطرف الناقل كما لو أن الحكم قد وقع لدى الطرف المستلم.
2. يحكم استمرار تنفيذ الحكم بعد النقل قوانين وإجراءات الطرف المستلم.
3. إذا كانت طبيعة الحكم أو مدته غير متوافقة مع قانون الطرف المستلم، يجوز لذلك الطرف تكييف الحكم وفقا للعقوبة المنصوص عليها في قانونه عن جريمة مماثلة. عند تكييف الحكم تلتزم السلطات المختصة لدى الطرف المستلم باستنتاجات الوقائع، إدانة، حكم، أو عقوبة موقعة لدى الطرف الناقل. لا تكون العقوبة المكيفة أشد من تلك الموقعة لدى الطرف الناقل في طبيعتها ومدتها، لا تتجاوز الحد

- الأقصى للعقوبة المنصوص عليها في قانون الطرف المستلم. عند تكييف العقوبة، لا يجوز للسلطة المختصة لدى الطرف المستلم تحويل عقوبة الحرمان من الحرية الى عقوبة مالية.
4. على الطرف المستلم تعديل أو إنهاء تنفيذ العقوبة بمجرد أن يخطر بأي قرار من الطرف الناقل بالعمو عن الشخص المحكوم عليه، أو عن أي قرار أو تدبير آخر للطرف الناقل ينشا عنه إلغاء أو تخفيف العقوبة.
5. على الطرف المستلم تقديم المعلومات الاتية الى الطرف الناقل فيما يتعلق بتنفيذ الحكم إذا طلب الطرف الناقل:

- (أ) عند اكتمال العقوبة.
- (ب) إذا فر الشخص المحكوم عليه من السجن قبل إكمال العقوبة.
- (ج) إذا كان الشخص المحكوم عليه غير قادر على إكمال العقوبة لأي سبب.
- (د) إذا طلب الطرف الناقل تقريراً خاصاً.

المادة 12

النقل بالعبور للأشخاص المحكوم عليهم

1. إذا نقل أي من الطرفين شخص محكوم عليه إلى أو من أي دولة ثالثة، على الطرف الآخر التعاون في تسهيل النقل بالعبور عبر أراضي ذلك الشخص المحكوم عليه. على الطرف الذي يعتزم إجراء ذلك النقل إرسال إخطار مسبق للطرف الآخر بذلك العبور. على ذلك الطرف إيقاف الشخص المحكوم عليه للمدة التي يتطلبها المرور عبر أراضيهم.
2. يجوز لأي من الطرفين رفض منح العبور:
- (أ) كان الشخص المحكوم عليه من مواطنيه.
- (ب) كان الفعل الموقع عليه الحكم لا يشكل جريمة جنائية بموجب قانونه.
3. لا يطلب إذن بالعبور، إذا كان العبور عن طريق الجو وحدث هبوط غير مجدول في أراضي الطرف الآخر. ومع ذلك يجب إخطار ذلك الطرف بأي عبور عبر أراضيهم.

المادة 13

لا يحاكم على ذات الجرم مرتين

بموجب هذه الاتفاقية، لا يجوز القبض على الشخص المنقول، الحكم عليه أو عقوبته لدى الطرف المستلم لذات الجريمة المحكوم بها.

المادة 14

اللغة

تقدم طلبات النقل والمستندات بلغة الطرف الناقل مصحوبة بترجمة معتمدة إلى اللغة الرسمية للطرف المستلم أو إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 15

التكاليف

1. يتحمل الطرف المستلم أي تكاليف يتم تكبدها في تطبيق هذه الاتفاقية، باستثناء التكاليف التي يتم تكبدها حصريًا في أراضي الطرف الناقل.
2. إذا ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتقرير الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ طلب النقل بموجبها.

المادة 16

الالتزامات بشأن اتفاقيات دولية أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية بحقوق والتزامات للطرفين ناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى يكون للطرفين عضوية فيها.

المادة 17

التشاور

يجوز للسلطات المركزية للطرفين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز تطبيق فعال لهذه الاتفاقية والاتفاق على إجراءات عملية يجوز ان تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 18

تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشئ عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية بالتشاور بين السلطات المركزية. أو عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 19

احكام ختامية

1. تطبق هذه الاتفاقية على نقل الأشخاص المحكوم عليهم الذين حكم عليهم إما قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية.
2. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. يخطر كل طرف الطرف الآخر خطيا - من غير إبطاء- عبر القنوات الدبلوماسية بعد إكمال إجراءاته القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز

النفاز. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) من تاريخ استلام الاخطار
الاخير.

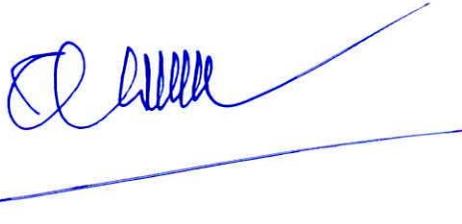
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية خطيا بالموافقة المتبادلة. يدخل أي تعديل لهذه الاتفاقية حيز النفاذ
وفقا للإجراءات في البند 2 من هذه المادة. تعد التعديلات جزء من الاتفاقية.

4. تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة ومع ذلك يجوز للطرفين بموجب اخطار خطي يقدم
عبر القنوات الدبلوماسية انهاء هذه الاتفاقية في أي وقت. يسري الانهاء في اليوم الثمانين
بعد المائة (180) بعد التاريخ الذي تم فيه اخطار الطرف الاخر. لا يؤثر الانهاء على سير
أي طلب نقل استلم سابقا لذلك الانهاء.

إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوض حسب الأصول من جمهورية فيتنام الاشتراكية
والامارات العربية المتحدة وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين مطابقتين في .. 23 جيبس ... هذا اليوم ... 3 من شهر .. 12 ... سنة
20. 23 باللغات الفيتنامية، العربية والإنجليزية، ولكل لغة حجية متساوية. في حالة أي اختلاف
في التفسير يسري النص الإنجليزي.

عن
جمهورية فيتنام الاشتراكية



عن
الإمارات العربية المتحدة



**TREATY
ON
THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS
BETWEEN
THE SOCIALIST REPUBLIC OF VIET NAM
AND
THE UNITED ARAB EMIRATES**

The Socialist Republic of Viet Nam and the United Arab Emirates, (hereinafter referred to collectively as "the Parties", individually as "each Party");

Desiring to co-operate in the enforcement of penal sentences;

Considering that this co-operation should serve to do justice;

Desiring to facilitate the successful reintegration of sentenced persons into society;

Considering that these objectives can be best fulfilled by giving foreign sentenced persons the opportunity to serve their sentences within their own society;

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1
DEFINITIONS**

For the purposes of this Treaty:

1. "Transferring Party" means the Party from which the sentenced person may be, or has been, transferred;

2. "Receiving Party" means the Party to which the sentenced person may be, or has been, transferred;

3. "Sentenced person" means a person who is required to be detained in a prison or any other detention institution in the Transferring Party by virtue of a judgment made by a court of the Transferring Party on account of a criminal offence;

4. "Sentence" means imprisonment for a period or life imprisonment ordered by a court;

5. "Judgment" means a decision of a court imposing a sentence; and
6. "National" means a person who has the nationality of Viet Nam or United Arab Emirates.

ARTICLE 2

GENERAL PRINCIPLES

1. The Parties shall afford each other the widest measure of cooperation in respect of the transfer of sentenced persons in accordance with applicable laws of the Parties and the provisions of this Treaty.

2. A sentenced person may be transferred from the territory of the Transferring Party to the territory of the Receiving Party in order to continue serving the sentence imposed on him or her by the Transferring Party.

3. A sentenced person may express an interest to the Transferring Party or the Receiving Party in being transferred under the provisions of this Treaty.

4. The transfer of sentenced persons may be requested by either the Transferring Party or the Receiving Party.

ARTICLE 3

CENTRAL AUTHORITIES

1. For the purpose of implementing this Treaty, each Party shall designate a Central Authority.

2. The Central Authority for the Socialist Republic of Viet Nam is the Ministry of Public Security. The Central Authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice. Either Party may change its Central Authority, in which case it shall notify in writing the other Party of the change through diplomatic channels as soon as possible.

3. The Central Authorities of the Parties shall process requests for transfer in accordance with the provisions of this Treaty and the law of each Party.

4. The Central Authorities may communicate, co-ordinate directly or through diplomatic channels with each other for the purposes of this Treaty.

ARTICLE 4

CONDITIONS FOR TRANSFER

A sentenced person may be transferred under this Treaty only on the following conditions:

1. If the conducts on account of which the sentence has been imposed constitute a criminal offence according to the law of the Receiving Party; this condition shall not be interpreted to require that the offence described in the laws of both Parties be identical with respect to matters that do not affect the essential nature of the offence.

2. The sentenced person is a national of the Receiving Party.

3. The Parties agree to the sentenced person's transfer.

4. The transfer requires the sentenced person's consent or the legal representative's consent if either Party considers it necessary when seeing that sentenced person's age or physical or mental conditions.

5. If, at the time of receipt of the request for transfer, the sentenced person still has at least one (01) year of the sentence to serve; in special situations, the Parties may agree to the sentenced person's transfer when the duration of the sentence to be served by the sentenced person is less than one (01) year.

6. The judgment is final and there is no longer any related procedure pending for implementation in the Transferring Party; and having done civil liability, an additional penalty which is a fine, confiscation of assets and other liabilities in the judgment.

7. The crimes, for which the sentence was imposed, are punishable by imprisonment according to criminal laws of the Receiving Party.

ARTICLE 5

REFUSAL OF TRANSFER

1. The request of transfer for the sentenced person shall be refused under this Treaty in any of the following circumstances:

a) there are grounds to believe that transferred person would be subjected to torture, cruel, inhuman or degrading treatment or punishment in the Receiving Party; or

b) the transfer of the sentenced person would impair the sovereignty, national security, public order or other essential interests of the Receiving Party.

2. The transfer may be refused if the sentenced person has not fulfilled any financial obligations arising from a court judgment, or if, in the opinion of the Transferring Party, the guarantees of fulfillment of such obligations are insufficient.

ARTICLE 6

PROCEDURES FOR TRANSFER

1. Any sentenced person to whom this Treaty may apply shall be informed by the Parties of the substance of this Treaty.

2. If a sentenced person expresses an interest to the Transferring Party to be transferred, and the Transferring Party is prepared, in principle, to approve the request for transfer, the Transferring Party shall make a request for transfer in writing, and provide the following information and documents:

a) the request for transfer of a sentenced person shall include the following particulars:

(i) date and place of the request;

(ii) reasons for requesting the transfer;

(iii) name and address of the competent authority requesting for transfer;

(iv) name and address of the competent authority to which the request is made; and

(v) full name, sex, date of birth, nationality, last place of residence, legal basis indicating that the person to be transferred is internationally eligible for transfer and other necessary information about that person.

b) the request for transfer of a sentenced person shall be accompanied by the following documents:

(i) documents proving that the person to be transferred meets all the conditions set forth in Article 4 of this Treaty;

(ii) a brief statement of the facts of the case a certified copy of the judgment and all relevant court decisions on the case;

(iii) a statement of the law to be applied to determine constituent elements of the offence and its denomination, punishment and the time limit for enforcement of that punishment;

(iv) a description of the identity, all finger prints, and photo of the person to be transferred according to international law and practice;

(v) a document certifying the length of time of the sentence of imprisonment already served by the sentenced person in the Transferring Party and the remaining term to be served in the Receiving Party; and

(vi) documents certifying physical and mental health conditions of the sentenced person, disease suffered before or during the service of his or her sentence, if any.

3. If a sentenced person expresses an interest to the Receiving Party to be transferred, the Receiving Party shall so inform the Transferring Party. If the Transferring Party is prepared, in principle, to approve the request for transfer, the Transferring Party shall promptly inform the Receiving Party in writing and provide the information referred to in paragraph 2 of this Article.

4. If the Receiving Party, having considered the information which the Transferring Party has provided, is willing to proceed with the transfer, it shall promptly inform the Transferring Party in writing and provide the following information:

a) a statement indicates that the sentenced person is a national of the Receiving Party for the purposes of this Treaty;

b) a copy of the relevant law of the Receiving Party which provides that the conducts on account of which the sentence has been imposed in the Transferring Party constitute a criminal offence according to the law of the Receiving Party, or would constitute a criminal offence if committed on its territory; and

c) a statement of convictions or criminal investigations in respect of the sentenced person, if applicable.

5. If the Transferring Party is willing to proceed with the transfer, it shall promptly provide the Receiving Party with the following information:

a) a declaration containing the sentenced person's consent to the transfer; and

b) written confirmation of the Transferring Party's consent to the transfer.

6. Where the Parties have agreed to the transfer, they shall make arrangements for the transfer of the sentenced person. Surrender of the sentenced person by the competent authorities of the Transferring Party to those of the Receiving Party shall occur on a date and at a place within the territory of the Transferring Party or the Receiving Party agreed upon by the Parties. The handing over of the sentenced person shall be made in writing in duplicate in the English language.

7. Each Party shall promptly inform the other Party of its decision as to whether it accepts, postpones or refuses the requested transfer, giving reasons in case of postponement or refusal.

8. The Transferring Party shall inform the sentenced person in writing of any action taken by the Transferring Party or the Receiving Party under the preceding paragraphs of this Article.

9. Requests for transfer and other documents must be exempted from legalization.

ARTICLE 7

VERIFICATION OF CONSENT

1. The Transferring Party shall ensure that a sentenced person who gives consent to transfer under this Treaty does so voluntarily and with knowledge of the consequences thereof. The procedure for giving such consent shall be governed by the law of the Transferring Party.

2. The Transferring Party shall permit an official designated directly by the Receiving Party to verify, prior to the transfer, that the sentenced

person's consent to the transfer has been given in accordance with paragraph 1 of this Article.

ARTICLE 8

EFFECT OF TRANSFER FOR TRANSFERRING PARTY

The taking into charge of the sentenced person by the competent authorities of the Receiving Party shall have the effect of suspending the enforcement of the sentence by the competent authorities in the Transferring Party.

ARTICLE 9

REVIEW OF JUDGMENT

1. Only the Transferring Party shall have the right to resolution of issues of review of the judgment or sentence.

2. If, after the transfer of the sentenced person for serving the sentence, the judgment or sentence is changed, reviewed or cancelled in the Transferring Party, a copy of the respective decision and other necessary documents shall be promptly submitted to the Central Authority of the Receiving Party for enforcement.

ARTICLE 10

AMNESTY AND PARDON

1. The sentenced person may be subject to general amnesty granted by the Transferring Party or the Receiving Party.

2. The sentenced person shall be subjected to the pardon granted by the Transferring Party or by the Receiving Party. In the latter case, the Receiving Party shall consult the Transferring Party before granting the pardon.

ARTICLE 11

CONTINUED ENFORCEMENT OF SENTENCE

1. The Receiving Party shall continue enforcing the sentence imposed on the sentenced person in the Transferring Party as if the sentence had been imposed in the Receiving Party.

2. The continued enforcement of the sentence after transfer shall be governed by the laws and procedures of the Receiving Party.

3. If the sentence's nature or duration is incompatible with the law of the Receiving Party, that Party may adapt the sentence in accordance with the sentence prescribed by its own law for a similar offence. When adapting the sentence, the appropriate authorities of the Receiving Party shall be bound by the findings of fact, insofar as they appear from any opinion, conviction, judgment, or sentence imposed in the Transferring Party. The adapted sentence shall be no more severe than that imposed by the Transferring Party in terms of nature or duration, nor exceed the maximum penalty prescribed by the law of the Receiving Party. When adapting the sentence, the competent authority of the Receiving Party may, however, not convert a sanction involving deprivation of liberty to a pecuniary sanction.

4. The Receiving Party shall modify or terminate enforcement of the sentence as soon as it is informed of any decision by the Transferring Party to pardon the sentenced person, or of any other decision or measure of the Transferring Party that results in cancellation or reduction of the sentence.

5. The Receiving Party shall provide the following information to the Transferring Party in relation to the continued enforcement of the sentence, if requested by the Transferring Party:

- a) when the sentence has been completed;
- b) if the sentenced person has escaped from custody before the sentence has been completed;
- c) if the sentenced person is unable to complete the sentence for any reason; or
- d) if the Transferring Party requests a special report.

ARTICLE 12

TRANSIT OF SENTENCED PERSONS

1. If either Party transfers a sentenced person to or from any third party, the other Party shall co-operate in facilitating the transit through its territory of such a sentenced person. The Party intending to make such a transfer shall give advance notice to the other Party of such transit. That Party requested shall hold the sentenced person in custody for such time as transit through its territory requires.

2. Either Party may refuse to grant transit:

- a) if a sentenced person is one of its own nationals; or
- b) if the act for which the sentence was imposed does not constitute a criminal offence under its own law.

3. Such permit is not required, if such transit is carried out by air and no landing in the territory of the other Party is expected. However, that Party has to be notified of any such transit over its territory.

ARTICLE 13

NE BIS IN IDEM

Under this Treaty the person transferred shall not be arrested, judged or sentenced in the Receiving Party for the same sentenced offence.

ARTICLE 14

LANGUAGE

Requests for transfer as well as the documents shall be furnished in the language of the Transferring Party accompanied by a certified translation into official language of the Receiving Party or into the English language.

ARTICLE 15

COSTS

1. Any costs incurred in the application of this Treaty shall be borne by the Receiving Party, except for the costs incurred exclusively in the territory of the Transferring Party.

2. If it appears that the execution of the transfer requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the transfer may be executed.

ARTICLE 16

COMPATIBILITY WITH OTHER INTERNATIONAL TREATIES

This Treaty shall not affect the rights and obligations of the Parties arising from other international treaties to which they are parties.

ARTICLE 17

CONSULTATION

The Central Authorities of the Parties may consult with each other to promote the most effective application of this Treaty and agree upon such practical measures as may be necessary to facilitate the implementation of this Treaty.

ARTICLE 18

SETTLEMENT OF DISPUTES

Any difference arising from the implementation or interpretation of this Treaty shall be settled by consultation between the Central Authorities or through diplomatic channels.

ARTICLE 19

FINAL PROVISIONS

1. This Treaty shall be applicable to the transfer of sentenced persons who have been sentenced either before or after the entry into force of this Treaty.

2. This Treaty shall be subject to ratification. Each Party shall notify in writing the other Party as soon as possible, through diplomatic channels, upon completion of its legal procedures required for the entry into force of

this Treaty. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30th) day from the date of receipt of the last notification.

3. This Treaty may be amended in writing by mutual consent. Any amendment to this Treaty shall come into force in accordance with the procedures in paragraph 2 of this Article. These amendments are parts of this Treaty.

4. This Treaty shall remain in force for an indefinite period. However, either Party may, by notice in writing through the diplomatic channel, terminate this Treaty at any time. Termination shall take effect on the one hundred and eightieth (180th) day after the date on which it is notified to the other Party. Termination shall not affect the processing of any request for transfer received prior to such termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by the Socialist Republic of Viet Nam and the United Arab Emirates have signed the present Treaty.

Done at [Dubai], this [3.12] day of [2023] in duplicate, in the Vietnamese, Arabic and English languages; all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

**FOR
THE UNITED ARAB
EMIRATES**



**FOR
THE SOCIALIST REPUBLIC
OF
VIET NAM**



HIỆP ĐỊNH
VỀ
CHUYỂN GIAO NGƯỜI BỊ KẾT ÁN PHẠT TÙ
GIỮA
CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC Ả-RẬP THỐNG NHẤT
VÀ
NƯỚC CỘNG HOÀ XÃ HỘI CHỦ NGHĨA VIỆT NAM

Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất và nước Cộng hoà xã hội chủ nghĩa Việt Nam (sau đây gọi chung là “các Bên” và gọi riêng là “Bên”);

Với mong muốn hợp tác trong lĩnh vực thi hành án hình sự;

Thấy rằng việc hợp tác để phục vụ thực thi công lý;

Với mong muốn tạo điều kiện thuận lợi để người bị kết án phạt tù tái hoà nhập xã hội thành công;

Nhận thức rằng có thể đạt được những mục tiêu này ở mức cao nhất bằng cách tạo cơ hội cho người nước ngoài bị kết án phạt tù được chấp hành hình phạt ở quốc gia mình;

Đã thoả thuận như sau:

ĐIỀU 1
GIẢI THÍCH TỪ NGỮ

Trong Hiệp định này:

1. “Bên chuyển giao” là Bên từ đó người bị kết án phạt tù có thể hoặc đã được chuyển giao;
2. “Bên nhận” là Bên mà người bị kết án phạt tù có thể hoặc đã được chuyển giao đến;
3. “Người bị kết án phạt tù” là người đang bị giam giữ trong trại giam hoặc bất kỳ cơ sở giam giữ khác tại Bên chuyển giao để thi hành bản án được tuyên bởi Toà án của Bên chuyển giao do thực hiện tội phạm;
4. “Hình phạt” là hình phạt tù có thời hạn hoặc tù chung thân do Tòa án áp dụng;
5. “Bản án” là quyết định của Tòa án tuyên hình phạt; và
6. “Công dân” là người có quốc tịch Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất hoặc Việt Nam.

ĐIỀU 2

NHỮNG NGUYÊN TẮC CHUNG

1. Các Bên sẽ dành cho nhau sự hợp tác toàn diện nhất trong lĩnh vực chuyển giao người bị kết án phạt tù phù hợp với pháp luật hiện hành của các Bên và các quy định của Hiệp định này.
2. Người bị kết án phạt tù có thể được chuyển giao từ lãnh thổ của Bên chuyển giao đến lãnh thổ của Bên nhận để tiếp tục chấp hành hình phạt mà Bên chuyển giao đã tuyên đối với người đó.
3. Người bị kết án phạt tù có thể bày tỏ nguyện vọng được chuyển giao đối với Bên chuyển giao hoặc Bên nhận theo quy định của Hiệp định này.
4. Việc chuyển giao người bị kết án phạt tù có thể do Bên chuyển giao hoặc Bên nhận yêu cầu.

ĐIỀU 3

CƠ QUAN TRUNG ƯƠNG

1. Vì mục đích thực thi Hiệp định này, mỗi Bên phải chỉ định một Cơ quan trung ương.
2. Cơ quan trung ương của Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất là Bộ Tư pháp. Cơ quan trung ương của Cộng hoà xã hội chủ nghĩa Việt Nam là Bộ Công an. Mỗi Bên có thể thay đổi Cơ quan trung ương của mình nhưng phải thông báo cho Bên kia về sự thay đổi đó bằng văn bản thông qua kênh ngoại giao ngay khi có thể.
3. Các Cơ quan trung ương của các Bên phải xử lý các yêu cầu chuyển giao theo các quy định của Hiệp định này và pháp luật của mỗi Bên.
4. Các Cơ quan trung ương có thể liên hệ, phối hợp trực tiếp với nhau hoặc thông qua kênh ngoại giao khi thực hiện Hiệp định này.

ĐIỀU 4

ĐIỀU KIỆN CHUYỂN GIAO

Theo Hiệp định này, người bị kết án phạt tù chỉ có thể được chuyển giao nếu có đủ các điều kiện sau:

1. Hành vi của người bị kết án phạt tù đã bị tuyên hình phạt cũng cấu thành tội phạm theo pháp luật của Bên nhận; điều kiện này không nhất thiết đòi hỏi tội phạm đó phải được quy định trong pháp luật của hai Bên là như nhau đối với những vấn đề không ảnh hưởng đến bản chất của tội phạm đó.
2. Người bị kết án phạt tù là công dân của Bên nhận.
3. Các Bên đều đồng ý về việc chuyển giao.
4. Việc chuyển giao phải có sự đồng ý của người bị kết án phạt tù hoặc sự đồng ý của người đại diện hợp pháp của người đó nếu một Bên xét thấy cần thiết khi xem xét độ tuổi hoặc điều kiện thể chất hoặc tâm thần của người bị kết án phạt tù.

5. Nếu tính từ thời điểm nhận được yêu cầu chuyển giao, người bị kết án phạt tù vẫn còn phải chấp hành hình phạt ít nhất là một (01) năm; thì trong trường hợp đặc biệt, các Bên có thể đồng ý về việc chuyển giao khi thời gian còn lại mà người bị kết án phạt tù phải chấp hành hình phạt dưới một (01) năm.

6. Bản án là cuối cùng và không còn bất kỳ thủ tục tố tụng nào có liên quan đang chờ được tiến hành tại Bên chuyển giao; và đã thực hiện xong phân trách nhiệm dân sự, hình phạt bổ sung là hình phạt tiền, tịch thu tài sản và trách nhiệm pháp lý khác trong bản án.

7. Tội phạm làm căn cứ tuyên hình phạt phải bị trừng phạt bằng hình phạt tù theo pháp luật hình sự của Bên nhận.

ĐIỀU 5

TỪ CHỐI CHUYỂN GIAO

1. Yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù sẽ bị từ chối theo Hiệp định này nếu thuộc một trong những trường hợp sau:

a) Có căn cứ cho rằng người được chuyển giao có thể bị tra tấn, đối xử hoặc trừng phạt tàn bạo hoặc vô nhân đạo, hạ nhục con người ở Bên nhận; hoặc

b) Việc chuyển giao người bị kết án phạt tù có thể phương hại đến chủ quyền, an ninh quốc gia, trật tự công cộng hoặc các lợi ích quan trọng khác của Bên nhận.

2. Việc chuyển giao có thể bị từ chối trong trường hợp người bị kết án chưa hoàn thành các nghĩa vụ tài chính theo bản án của Tòa án hoặc khi Bên chuyển giao cho rằng việc bảo đảm thực hiện các nghĩa vụ đó chưa đủ.

ĐIỀU 6

THỦ TỤC CHUYỂN GIAO

1. Các Bên phải thông báo cho người bị kết án phạt tù thuộc đối tượng có thể áp dụng Hiệp định này về nội dung của Hiệp định này.

2. Nếu người bị kết án phạt tù đề đạt nguyện vọng được chuyển giao đến Bên chuyển giao và Bên chuyển giao đồng ý về nguyên tắc với yêu cầu chuyển giao, thì Bên chuyển giao phải lập yêu cầu chuyển giao bằng văn bản và cung cấp các thông tin và tài liệu như sau:

a) Văn bản yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù phải có các nội dung sau đây:

(i) Ngày, tháng, năm và địa điểm lập văn bản;

(ii) Lý do yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù;

(iii) Tên, địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù;

(iv) Tên, địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền được yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù; và

(v) Tên đầy đủ, giới tính, ngày, tháng, năm sinh, quốc tịch, nơi thường trú cuối cùng, căn cứ pháp lý cho thấy người được chuyển giao đủ tư cách pháp lý quốc tế để chuyển giao và các thông tin cần thiết khác về người đó.

b) Kèm theo văn bản yêu cầu chuyển giao người bị kết án phạt tù phải có các tài liệu sau đây:

(i) Tài liệu để chứng minh người được yêu cầu chuyển giao đã có đầy đủ các điều kiện quy định tại Điều 4 của Hiệp định này;

(ii) Văn bản nêu tóm tắt nội dung của vụ án, một bản sao y bản án và các quyết định có liên quan về vụ án của Tòa án ở Bên chuyển giao;

(iii) Các điều luật áp dụng để xác định các yếu tố cấu thành tội phạm và tội danh, hình phạt, thời hiệu thi hành hình phạt của tội phạm đó;

(iv) Tài liệu mô tả đặc điểm nhận dạng, tất cả dấu vân tay và ảnh của người được chuyển giao theo pháp luật và tập quán quốc tế;

(v) Tài liệu xác nhận thời gian người bị kết án đã chấp hành hình phạt tù ở Bên chuyển giao và thời gian còn lại phải chấp hành hình phạt tù ở Bên nhận; và

(vi) Tài liệu xác nhận trạng thái thể chất và tâm thần của người bị kết án, các bệnh mắc phải trước hoặc trong thời gian chấp hành án của người đó, nếu có.

3. Nếu người bị kết án phạt tù đề đạt nguyện vọng được chuyển giao với Bên nhận, Bên nhận phải thông báo cho Bên chuyển giao. Khi Bên chuyển giao đồng ý về nguyên tắc với yêu cầu chuyển giao thì Bên chuyển giao phải thông báo ngay cho Bên nhận bằng văn bản và cung cấp các thông tin quy định tại khoản 2 Điều này.

4. Nếu Bên nhận sau khi xem xét các thông tin do Bên chuyển giao cung cấp, đồng ý với việc chuyển giao thì thông báo ngay bằng văn bản cho Bên chuyển giao biết và cung cấp các thông tin sau:

a) Văn bản tuyên bố khẳng định người bị kết án là công dân của Bên nhận phù hợp với mục đích của Hiệp định này;

b) Một bản sao luật có liên quan của Bên nhận quy định hành vi làm căn cứ tuyên hình phạt tại Bên chuyển giao cấu thành tội phạm theo pháp luật Bên nhận hoặc có thể cấu thành tội phạm nếu thực hiện trên lãnh thổ của Bên nhận; và

c) Một bản cáo trạng hoặc kết luận điều tra đối với người bị kết án phạt tù, nếu có.

5. Nếu Bên chuyển giao đồng ý với việc chuyển giao thì phải cung cấp ngay cho Bên nhận những thông tin sau đây:

a) Một bản tuyên bố về sự đồng ý chuyển giao của người bị kết án phạt tù; và

b) Văn bản khẳng định sự đồng ý chuyển giao của Bên chuyển giao.

6. Khi các Bên đều đồng ý với việc chuyển giao thì sẽ chuẩn bị cho việc chuyển giao người bị kết án phạt tù. Cơ quan có thẩm quyền của Bên

chuyển giao sẽ bàn giao người bị kết án phạt tù cho cơ quan có thẩm quyền của Bên nhận vào thời gian và địa điểm trên lãnh thổ của Bên chuyển giao hoặc của Bên nhận theo sự thỏa thuận của hai Bên. Việc bàn giao người bị kết án phạt tù phải được lập thành hai bản bằng tiếng Anh.

7. Một trong hai Bên phải thông báo ngay cho Bên kia về quyết định đồng ý, hoãn hoặc từ chối yêu cầu chuyển giao và nêu rõ lý do trong trường hợp hoãn hoặc từ chối.

8. Bên chuyển giao thông báo bằng văn bản cho người bị kết án phạt tù về các hoạt động của Bên chuyển giao hoặc Bên nhận đã thực hiện theo các khoản của Điều này.

9. Yêu cầu chuyển giao và các tài liệu khác phải được miễn hợp pháp hóa lãnh sự.

ĐIỀU 7

XÁC NHẬN SỰ ĐỒNG Ý

1. Bên chuyển giao phải đảm bảo rằng người bị kết án phạt tù đồng ý đối với việc chuyển giao theo quy định của Hiệp định này là tự nguyện với nhận thức đầy đủ về các hệ quả kèm theo. Thủ tục về sự đồng ý đó được thực hiện theo quy định của pháp luật của Bên chuyển giao.

2. Trước khi chuyển giao, Bên chuyển giao sẽ cho phép công chức do Bên nhận chỉ định trực tiếp xác minh rằng sự đồng ý của người bị kết án phạt tù là phù hợp với quy định tại khoản 1 Điều này.

ĐIỀU 8

HIỆU LỰC CỦA VIỆC CHUYỂN GIAO

ĐỐI VỚI BÊN CHUYỂN GIAO

Việc thi hành hình phạt đối với người bị kết án phạt tù do cơ quan có thẩm quyền của Bên nhận thực hiện sẽ dẫn đến hệ quả đình chỉ việc thi

hành hình phạt đối với người bị kết án phạt tù tại cơ quan có thẩm quyền của Bên chuyển giao.

ĐIỀU 9

VIỆC XEM XÉT LẠI BẢN ÁN

1. Chỉ Bên chuyển giao có quyền xử lý các vấn đề của việc xem xét lại bản án hoặc hình phạt.

2. Sau khi chuyển giao người bị kết án phạt tù để thi hành hình phạt, nếu bản án hoặc hình phạt bị sửa đổi, xem xét lại hoặc hủy bỏ ở Bên chuyển giao thì một bản sao quyết định tương ứng và các tài liệu cần thiết khác phải được chuyển ngay đến Cơ quan trung ương của Bên nhận để thực hiện.

ĐIỀU 10

ĐẠI XÁ VÀ ĐẶC XÁ

1. Người bị kết án phạt tù có thể được đại xá bởi Bên chuyển giao hoặc Bên nhận.

2. Người bị kết án phạt tù có thể được đặc xá bởi Bên chuyển giao hoặc Bên nhận. Trong trường hợp Bên nhận đặc xá, Bên nhận phải tham vấn Bên chuyển giao trước khi quyết định đặc xá.

ĐIỀU 11

TIẾP TỤC THI HÀNH HÌNH PHẠT

1. Bên nhận sẽ tiếp tục thi hành hình phạt mà Bên chuyển giao đã tuyên đối với người bị kết án phạt tù tương tự như khi hình phạt đó được tuyên tại Bên nhận.

2. Việc tiếp tục thi hành hình phạt sau khi chuyển giao được điều chỉnh bởi pháp luật và thủ tục của Bên nhận.

3. Nếu bản chất hoặc thời hạn của hình phạt không tương thích với pháp luật của Bên nhận thì Bên nhận có thể chuyển đổi hình phạt đó cho phù hợp với hình phạt quy định đối với tội phạm tương tự theo pháp luật nước mình. Khi chuyển đổi hình phạt, cơ quan có thẩm quyền phù hợp của Bên nhận sẽ phải căn cứ vào các tình tiết của vụ án như đã được thể hiện trong các ý kiến, bản cáo trạng, bản án hoặc hình phạt đã được tuyên ở Bên chuyển giao. Hình phạt được chuyển đổi không được nặng hơn so với hình phạt đã được tuyên tại Bên chuyển giao về tính chất hoặc thời hạn, hoặc không được vượt quá hình phạt tối đa theo pháp luật của Bên nhận. Tuy nhiên, khi chuyển đổi hình phạt, cơ quan có thẩm quyền của Bên nhận không được chuyển đổi hình phạt tước tự do thành hình phạt tiền.

4. Bên nhận phải điều chỉnh hoặc chấm dứt việc thi hành hình phạt ngay sau khi được thông báo về bất kỳ quyết định đặc xá của Bên chuyển giao đối với người bị kết án phạt tù hoặc về bất kỳ quyết định hay biện pháp nào của Bên chuyển giao dẫn đến việc huỷ bỏ hoặc giảm hình phạt.

5. Nếu Bên chuyển giao yêu cầu, Bên nhận phải cung cấp cho Bên chuyển giao các thông tin dưới đây có liên quan đến việc tiếp tục thi hành hình phạt:

- a) Khi hình phạt kết thúc;
- b) Nếu người bị kết án phạt tù bỏ trốn khỏi nơi giam giữ trước khi hình phạt kết thúc;
- c) Nếu người bị kết án phạt tù không thể chấp hành xong án phạt tù vì bất cứ lý do gì; hoặc
- d) Khi Bên chuyển giao yêu cầu một bản báo cáo đặc biệt.

ĐIỀU 12

QUÁ CẢNH NGƯỜI BỊ KẾT ÁN

1. Nếu một trong các Bên chuyển giao người bị kết án phạt tù đến hoặc từ một nước thứ ba, Bên kia phải hợp tác trong việc tạo điều kiện cho việc quá cảnh người bị kết án phạt tù qua lãnh thổ của mình. Bên dự định thực hiện việc chuyển giao phải gửi yêu cầu quá cảnh bằng văn bản trước

cho Bên kia. Bên được yêu cầu phải giam giữ người bị kết án phạt tù trong thời gian quá cảnh lãnh thổ của Bên đó.

2. Mỗi Bên có thể từ chối cho phép quá cảnh:

- a) Nếu người bị kết án phạt tù là công dân của chính Bên đó; hoặc
- b) Nếu hành vi làm căn cứ tuyên hình phạt không cấu thành tội phạm hình sự theo pháp luật của Bên đó.

3. Việc xin phép quá cảnh không bắt buộc nếu việc quá cảnh được thực hiện bằng đường hàng không và không dự định hạ cánh trên lãnh thổ của Bên kia. Tuy nhiên, Bên kia phải được thông báo về việc quá cảnh này qua lãnh thổ của nước mình.

ĐIỀU 13

KHÔNG XÉT XỬ HAI LẦN VỀ MỘT TỘI PHẠM

Theo Hiệp định này, người bị kết án phạt tù sẽ không bị bắt, xét xử hoặc kết án ở Bên nhận về cùng tội phạm đã kết án.

ĐIỀU 14

NGÔN NGỮ

Yêu cầu chuyển giao và các tài liệu khác phải được lập bằng ngôn ngữ của Bên chuyển giao kèm bản dịch chứng thực sang ngôn ngữ chính thức của Bên nhận hoặc tiếng Anh.

ĐIỀU 15

CHI PHÍ

1. Mọi chi phí phát sinh trong áp dụng Hiệp định này do Bên nhận chi trả, trừ các chi phí phát sinh hoàn toàn trong lãnh thổ của Bên chuyển giao.

2. Trường hợp để thực hiện việc chuyển giao cần các chi phí đặc biệt, các Bên sẽ tham vấn nhau để quyết định các điều khoản và điều kiện để việc chuyển giao có thể được thực hiện.

ĐIỀU 16

TƯƠNG THÍCH VỚI CÁC ĐIỀU ƯỚC QUỐC TẾ KHÁC

Hiệp định này không ảnh hưởng đến quyền hoặc nghĩa vụ của các Bên theo các điều ước quốc tế khác mà các Bên là thành viên.

ĐIỀU 17

THAM VẤN

Các Cơ quan trung ương của các Bên có thể tham vấn với nhau để thúc đẩy áp dụng hiệu quả nhất Hiệp định này và thống nhất về các biện pháp thực tiễn cần thiết để tạo thuận lợi cho việc thực hiện Hiệp định này.

ĐIỀU 18

GIẢI QUYẾT BẤT ĐỒNG

Mọi bất đồng phát sinh từ việc thực hiện hoặc giải thích Hiệp định này sẽ được giải quyết thông qua trao đổi giữa các Cơ quan trung ương hoặc qua đường ngoại giao.

ĐIỀU 19

ĐIỀU KHOẢN CUỐI CÙNG

1. Hiệp định này được áp dụng để chuyển giao những người bị kết án phạt tù mà đã bị kết án trước hoặc sau khi Hiệp định này có hiệu lực.
2. Hiệp định này phải được phê chuẩn. Mỗi Bên sẽ thông báo bằng văn bản cho Bên kia ngay khi có thể, thông qua kênh ngoại giao, về việc hoàn thành các thủ tục pháp lý theo quy định để Hiệp định có hiệu lực.

Hiệp định sẽ có hiệu lực vào ngày thứ ba mươi (30) kể từ ngày nhận được thông báo sau cùng.

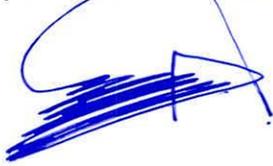
3. Hiệp định này có thể được sửa đổi bằng văn bản theo thỏa thuận của các Bên. Bất kỳ sửa đổi nào trong Hiệp định này sẽ có hiệu lực theo thủ tục quy định ở khoản 2 Điều này. Những sửa đổi này là bộ phận không tách rời của Hiệp định này.

4. Hiệp định này có giá trị vô thời hạn. Tuy nhiên, mỗi Bên có thể chấm dứt Hiệp định này vào bất cứ thời điểm nào bằng việc gửi thông báo bằng văn bản cho Bên kia thông qua kênh ngoại giao. Việc chấm dứt sẽ có hiệu lực vào ngày thứ một trăm tám mươi (180) sau ngày gửi thông báo cho Bên kia. Việc chấm dứt hiệu lực không ảnh hưởng đến quá trình xem xét các yêu cầu chuyển giao nhận được trước khi chấm dứt Hiệp định.

ĐỂ LÀM BẰNG, các đại diện dưới đây được ủy quyền bởi Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất và nước Cộng hòa xã hội chủ nghĩa Việt Nam đã ký vào Hiệp định này.

Hiệp định này được làm tại Dubai, ngày 3 tháng 12 năm 2023, thành hai (02) bản, bằng tiếng Ả-rập, tiếng Việt và tiếng Anh; các văn bản có giá trị như nhau. Trường hợp có sự giải thích khác nhau về Hiệp định này, văn bản tiếng Anh sẽ được dùng làm cơ sở.

**THAY MẶT
CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC
Ả-RẬP THỐNG NHẤT**



**THAY MẶT
NƯỚC CỘNG HÒA XÃ HỘI CHỦ
NGHĨA
VIỆT NAM**

